جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
عنوان المداخلة	مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبالجزائر	
الإسم واللقب	محمد دينوري سالمي	أنور عيدة
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالب دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر - أ -	أستاذ مؤقت
التخصص	/	محاسبة وتدقيق
المؤسسة	جامعة الوادي	جامعة الوادي
ملاحظات	/	/

مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةبالجزائر

الملخص:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزاء حيويا من اقتصاد أي دولة,حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالةفي معالجة مشكلة البطالة، نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها على تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاملة العاطلة، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية ناجحة تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الناتج القومي وتحقيق ترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلف.

حيث تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبرازأهم الخصائص المتعلقة بهذه الأخيرة,ثم التركيز علىمشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر, واقتراح بعض الحلول للتخفيف من حدة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Summary

Small and medium enterprises represent a vital part of the economy of any country. Small and medium enterprises are considered an effective tool in tackling the problem of unemployment due to the importance of investment and development due to the low cost of its establishment, its wide geographical spread and its ability to employ a large percentage of unemployed labor. To create successful regional development that will help achieve political and social stability, and contribute to raising economic growth rates, increasing national output and linking between different economic sectors..

This paper aims at addressing the general framework of small and medium enterprises by highlighting the most important characteristics related to the latter, focusing on the problems and difficulties of small and medium enterprises in Algeria and Future challenges facing small and medium enterprises.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات مالية، صعوبات تسويقية، البيئة التحتية.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة:

يعتبر قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة قطاعا مميزا، لما له من أهمية في معظم اقتصاديات العالم سواء على مستوىالدخل القومي أو في استحدث مناصب عمل أو في أكثرها، بحيث وصل عددها على سبيل المثال لحوالي 22مليون مؤسسة فيالو.م.أ و أكثر من 18مليون في اتحاد الأوروبيحيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في اقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية اقتصاديةواجتماعية حيث يساهم في تحقيق قيمة مضافة, توفير مناصب شغل, المساهمةفي زيادة الناتج المحلي الخام, تنمية محلية.....الخ. إلا أن هذا القطاع مزال يعاني العديد من المشاكلوالصعوبات التي تحد من استمراريته وتقلل من فعاليته,وعليه نطرح الإشكال الأتي:

ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي المشاكل والصعاب التي تعيق نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي قمنا بتقسيم المداخلة إلى ثلاث محاور

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوإبراز خصائصها
- أهميتهالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الأول: مفهوم وأهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبح في السنوات الأخيرة مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) متناول بكثرة في مختلف الأدبيات و لمختلف الدول,إلا أن مفهوم هذه المؤسسات يختلف في خصائصها لاقتصادية و التقنية و التنظيمية حسب نوع النشاط، ومرحلة النمو التي تمربهاالدولة و لقد تعددتالمفاهيم المقدمة لهذه المؤسسات باختلاف تصنيف الدول لها. حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفهللمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أفريل سنة 1996على معيار ثلاثي الأبعاد عدد العمال ، رقمالأعمال و مجموع الميزانية ، و درجة استقلالية المؤسسة ، فهو يعرفها على أنها :"كل مؤسسة تضم أقلمن 250أجير و رقم أعمالها أقل من 40مليون وحدة نقدية أوروبية، أو مجموع الميزانية لا يتجاوز27مليون وحدة نقدية أوروبية، و التي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25%من قبل مؤسسةأخرى لا تنطبق على هذه المعايير. لكن في6ماي2003أصدر الاتحاد الأوروبي ضمن توصياته تعريفا جديدا و الذي دخل حيز التنفيذ في 1جانفي2005بدل التعريف السابق و يمكن تلخيص هذاالتعريف من خلال الجدول التالي

الجدول رقم:01(تعريفالاتحاد الأوروبي)

نوع المؤسسات	عددالموظفينالأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	2 مليون يورو	2 مليون يورو
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: Commission européenne ,La nouvelle définition des PME ,Guide de l'utilisateur et modèle dedéclaration, 2006 p14

تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2003

في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي، ومن أجل تحقيق الانسجام في تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذ القانون الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونيةبأنها مؤسسة إنتاج سلع

أو خدمات، تشغل من 1إلى 250شخصا، ولايتجاوز رقم أعمالها السنوي 2مليار دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها500مليون دج وتستوفي معايير الاستقلاليةعلى ضوء ما ذكرناه سابقا ، يتم تعريف المؤسسةالصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن وضعها القانوني ، كمؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات

توظف من01إلى250شخصامع مبيعات سنوية لا يجاوز مبلغها الإجمالي رقم الأعمالاثنان 02مليار دينار جزائري، أوالتي ميزانيها الإجمالية السنوية الحصيلة السنوية لا تتجاوز 500مليون دينارو التي تحترم مبادئ الاستقلال

ويلخص الجدول التالي خصائص كل نوع تبعا لحجم المؤسسة

الجدول رقم:02(االتعريف الجزائري)

المؤسسة	عددالعمال	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
الصغيرة جد (مصغرة)	1- 9	اصغر من 20مليون د.ج	اصغر من 10مليون د.ج
الصغيرة	10-49	اصغر من200مليون د.ج	أصغر من 100مليون
المتوسطة	50 -250	من 200مليون د.ج إلى 2مليار دج	من 100إلى 500مليون دج

المصدر: تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي2002ص45

التعريف الهندي:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند بانها المنشآت التي توظف اقل من 50 عاملا إذا استخدمت تلك المؤسسات الات, واقل من 100 عامل اذا لم تستخدم الآلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

التعريف جنوب شرق اسيا:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب الدراسة الحديثة التي قام بها كل من Bruch و Hiemen واستخداما التصيف حسب معيار العمالة كمعيار اساسي والمعترف به في بلدان شرق اسيا كالاتي:

الجدول رقم:03(تعريف جنوب شرق اسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

نوع المؤسسة	عدد العامل
مؤسسة مصغرة	من 01 الى 10 عامل
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 49 الى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	اكثر 100 عامل

المصدر:طيب لحليح,دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي,الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, جامعة حسيبة بن بوعلي,الشلف, الجزائر,17- 18افريل 2006, ص: 162

التعريف بريطاني: تعرفها بانها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولاتزيد الاموال المستثمرة فيها عن مليون دولار

التعريف مصري: لم يكن هناك تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر الى غاية صدور قانون رقم 141 سنة 2004, حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها كل مؤسسة فردية تمارس نشاط اقتصاديا انتاجيا اوخدميا او تجاريا لايقل راس مالها عن 50 الف جنينه ولايزيد عدد العمال فيه عن 50عامل.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات قد يتشابه فيها مع بعض القطاعات، وقد تميزه في ذات الوقت عن غيره من القطاعات الأخرى، هذه الخصائص أو السمات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1-في ما يتعلق بالتمويل والاستثمار: من الخصائص الهامة والرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تعتمد في تمويلنشاطاتها سواء عند الإنشاء أو بعده على الموارد المالية الذاتية أو الاقتراض من الأصدقاء أو من الأفراد العائلة مما يعنيللجوء الى الاقتراض من البنوك أي التمويل البنكي التقليدي ضعيف ويكاد يكون منعدما

2-فيما يتعلق بالإدارة والتسيير:ليس بالضرورة أن يكون مسير المؤسسة الصغيرة ذات مستوى تعليمي يسمح له بالإدارة العلمية الرشيدة لمؤسسته، بل في الغالب يكون المسير هو نفسه صاحب المؤسسة، وهو عادة يجهل تماما القواعد البسيطة للتصرف العلمي والعصري، فلا نتصوره مثلا ملم بنظرية الاندثار بل ولا يعرف معظم إن لم نقل كافة العمليات المحاسبية أو مراقبة حركة المخزونات، دراسة أسعار السوق ...الخ

3-فيما يتعلق بالتخطيط: وكنتيجة لضعف المعرفة الإدارية وغياب التكوين نلاحظ غياب النظرة الاستراتيجية والتخطيط المستقبلي لدى اغلب المؤسسات الصغيرة، ويقتصر تخطيطهم للمدى الزمني البسيط المقدر ببعض الأسابيع أو حتى الأيام

4-فيما يتعلق بنوعية التقنية أو التكنولوجيا المستعملة: تنتشر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة في أوساط القطاعات غير المكثفة للتقنيات العصرية، أو التي لا تستعمل تكنولوجيا عالية، أو يد عاملة ذات اختصاص كبير، مثل قطاعات النسيج، الخشب، الأثاث والجلود، وهي قطاعات لا تستوجب استثمارات ذات قيمة كبيرة أو يد عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا.

5-فيما يتعلق بالارتباط المباشر بالمستهلك: أثبتت اغلب الدراسات التي أجريت حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مختلف دول العالم أن هناك ارتباطا مباشرا بين المؤسسات الصغيرة والمستهلك، بمعنى أن هذه المؤسسات تنتج سلعا وخدمات موجهة مباشرة للاستهلاك (سلع وخدمات استهلاكية)، والقليل منها فقط هو الذي ينتج سلعا أو خدمات مطلوبة لأنشطةإنتاجية أخرى، ومعنى ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوقها يقف عند حدود المستهلك.

6-مميزاتأخرى

– تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موردا هاما بالنسبة للمؤسسات الكبرى (حالة المناولة من الباطن) بالإضافة أنها تنشط بكفاءة في المجالات التي يستخف بها عند المؤسسات الكبرى.

–تنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبيات حاجيات السكان

–كما أنها تتميز بمرونة أكثر لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبرى باعتبارها أكثر استعدادا لتكيف مع تغيرات السريعة الأذواق المستهلكة

–انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين والحفاظ بالإنتاج لمدة طويلة، غير أن هذا قد يخلق مشكلة

وهي عدم الاستفادة من وفورات الإنتاج بأحجام كبيرة

المحور الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

–إمكانية مقارنة حجم ونتائج هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مع المؤسسات الأخرىمقارنات بين مختلف الدول من أجل تحقيق أهداف معينة؛

–إمكانية التنسيق بين الجهات والمؤسسات في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

–زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة لهذا القطاع من خلال معرفة أعضاء ومؤسسات هذا القطاع، وللحد والتقليل من ظواهر التحايل والتلاعب باسم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

إدراج هذه المؤسسات ضمن قطاع أعمال منظم يخضع للرقابة والدعم؛

–تسهيل التعامل بين هذه المؤسسات، وبينها وبين جهات التمويل الدولية و المؤسسات المالية العالمية المعنية بتمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية.

ويمكن أننرجع أيضا ضرورة الاهتمامبهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها "غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا"

الفرع الاول أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في دعم التنمية الاقتصادية

ازدادت أهمية المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحولات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من اجل المشاركة الواسعة للأفراد تشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية و تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تلبية رغبات الأفراد وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية,البطالة بتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعيةومساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية. الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويره

الفرع الثاني:أهميةالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة والنامية

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما يدع غالبية الدول إلي التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلي المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية أكبر...الخ

أما في الدول النامية فنجد أن مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميزها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر عوامل الإنتاج، وكذا التوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي ولاشك أن لمؤسسات هذا القطاع دورا كبيرا ورئيسا في توسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية المستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق، وسوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلي أهمية هذه المؤسسات في بعض الدول النامية والمتقدمة وهذا على سبيل المثال:

أولا :أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الأمريكي

تعطي التجربة الأمريكية في مجال تنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دروسا مهمة، وتعتبر مرجعا راقيا لكثير من الدول فبالرغم من أنها تجسد شخصية أكبر قوة اقتصادية عالمية إلا أنها لم تتخلى عن مساندة ودعم هذه المؤسسات حيث تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 22مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسهمت التنظيمات الكبيرة في خلق مجال ومحيط قانوني وتشريعي وتنظيمي ومالي سمح للمؤسسات بمزاولة نشاطاها وتوفير ما يقارب 60%من إجمالي مناصب العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقدر مساهمةهذه المؤسسات في الناتج المحلى الإجمالي بـ 43%في نفس البلد

ثانيا :أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد الياباني

لقد مر الاقتصاد الياباني بعدالحرب العالمية الثانية بمجموعة من المراحل، فكانت الفترة ما بين 1945-1955عبارة عن مرحلة إعادة الاعمار، أما الفترة التي تلت مرحلة الاعمار والتي امتدتمن 1955-1970تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة للاقتصاد

اليابانيحيث كان ينمو بمعدل يصل إلي 10%سنويا ، ثم الفترة الممتدة من 1970-1975والتي اعتبرت مرحلة التأقلم بعد التغير الكبير الذي عرفه سعر البترول، ثم المرحلة من 1975إلى الآن

لقد اعتمد اليابان على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كأسلوب ومنهج استراتيجي للارتقاءبوضعيتها الاقتصادية والاجتماعية حيث كانت هذه المؤسسات تعبر عن 99,7%من إجمالي عدد المؤسسات، بالإضافة إلي أنها تشغل أكثر من 70%من اليد العاملة، إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة تعبر في اليابان عن قاعدة عريضة للتنمية الاقتصادية لكونها تساهم في تخفيض معدلات البطالة وزيادة الإنتاج وتحقيق المشاركة بين الأفراد والأقاليم من أجل الوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة.

ثالثا :أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاقتصاد السعودي

لقد أصبحت الأعمال الخاصة من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يعتبر خيارا يمكن به حل مشاكل الملايين من الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد والذين يجدون صعوبة في الحصول على منصب العمل الموافق لإمكانياتهم ومستواياتهم

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تمثل العمود الفقري في الاقتصاد السعودي والسمة المميزة له، والشئ الذي يؤكد هذا الكلام هو أن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل حوالي 90%من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع لخاص، وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني السعودي خصصت لهذا القطاع اهتماما خاصة لهذا القطاع

رابعا :أهمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولمصغرة في الاقتصاد الهندي

تنبع القوة الدافعة لهذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان لهذه الصناعات دور في كبير التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية إضافة إلى عدد السكان الكبير ومن حيث كونهاكثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير، فنجد أنعدد هذه المؤسسات 95%وتساهم بحوالي 30%من الناتج المحلى الإجمالي وتشغل حوالي 18مليون عامل

المحور الثالث:المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ويمكن تقسيمها إلي مشاكل داخلية وهي التي تتعلقبالمنشأة في حد ذاتها أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي ويمكن للمنشأة السيطرة عليها وتحكم فيها أما المشاكل الخارجية وهي مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذهالمشكلات تأثير علي المنشأة وهذه المشاكل يصعب علي المؤسسات السيطرة عليها.

الفرع الأول : المشاكل الاقتصادية

مشكلات الخارجية

1- انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقالات

2-عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية .....الخ

3-إن زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلي منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة اقتصادحر لا يضع قيود مانعة علىالاسترداد يؤدي إلي تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركاتالأجنبية

المشكلات الداخلية

1-مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى المشروع

2-مشكلة التوسعات غير المخططة فقد لوحظ أن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفشلكثير من هذه المنشات وخروج من السوق

3-ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة ، إيجارات المباني ، استهلاكالكهرباء.

الفرع الثاني:المشكلات التسويقية

مشكلات التسويقية خارجية

1-مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدافع عاطفية قائمة علي ارتباطه بالسلع المستوردة لفترةزمنية طويلة.

2-مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية، ويرجع ذلك إلي حرية شبهمطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفير الحماية الكافية للمبيعات الوطنية.

3-مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلي التأثير علىحجم الطلب الكلي.

مشكلات التسويقية داخلية:

1- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهموعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب علي منتجات المؤسسة

2 -مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما

3 -مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرضالأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة

الفرع الثالث: المشكلات الإدارية

1-مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد

2-مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية لدي القائمين علي الإدارة في هذه المؤسسة

3- مشكلات تنشأ بسبب عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة

4-عدم الاهتمام بتحليل وتصنيف الوظائف، مما أدى إلى عشوائية اختيار العاملين، بالإضافة إلى عدم إتباعسياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور والرواتب والتدريب وتطوير الكفاءات الإدارية.

5-مشكلة ضعف الثقة بين المدير والعاملين وما يترتب عليها من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة

6- عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات والسلطات الخاصة بالوظائف

الفرع الرابع: المشاكل المتعلقة بالعقار

من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل العقار وذلك بسبب عدم تنظيم آلياتالحصول عليه,لذا فهو من المشاكل التي يجب على الدولة ان تعنى بها وتوليها اهتماما كبيرا نظرا أهميتهاوتأثيرها على استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالبحث عن حل لهذهالاشكالية سواء المتعلقةبالحصول على أراضي والعقارات, عقود الملكية, إعادة هيكلة هذه المناطق التي ستمارس فيها المؤسساتالصغيرة والمتوسطة نشاطها التي لايزال مستواها ووضعيتها غير مشجعة على نشاط واستثمار المؤسساتالصغيرة والمتوسطة لكونها تفتقر إلى المرافق الضرورية من ماء,كهرباء, طرق....إلخ ,كما أن وضعيتهاالقانونية لم توضح بع.

الفرع الخامس:مشاكل متعلقة بضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ا تستطيع جذب اليد العاملة المؤهلة, أن هذا النوع يلجأ في غالب الأحيانإلى العمل في المؤسسات الكبيرة, وذلك لعدة أسباب منها:

-عدم قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دفع الأجور المرتفعة؛

-مخاطر التوقف والفشل المرتفعة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-فرص الترقية المحدودة وتعتبر عالية في المؤسسات الكبيرة؛

-عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

وكل هذه الأسباب تؤدي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير يد عاملة أقلكفاءة ومهارة.

الفرع السادس:معوقات تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال

منذ عدة سنوات و الدراسات و الأبحاث جارية حول تبني المؤسسات الصغيرة و المتوسطةلتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و قد اتفقت كلها حول مجموعة من العوائق التي تقف أمام رغبة هذهالمؤسسات في تبني بعض أو كل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالو فيما يلي نستعرضأهمها:

أولا: إمكانات و الكفاءات الداخلية في مجال تكنولوجيا المعلومات و اتصال.

تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عموما إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة في مجال التكنولوجياتالحديثة للمعلومات و الاتصال وممارسة التجارة الإلكترونية حيث أن انشغالها الرئيسي يتمحور حولالتسيير اليومي لأنشطتها، فحتى مع وجود الوعي بأهمية هذه التكنولوجيات لدى مسيري و مالكي هاتهالمؤسسات إلا أن نقص المهارات (savoir- faire)يبقى عقبة أمام تبنيها لها.

و في هذا السياق بينت دراسة تمت على مؤسسات صغيرة تشغل من إلى عامل أن المؤسساتالتي تبنت الانترنيت كنوع من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كانت تحوز على يد عاملة على درايةوفهم لهذه التكنولوجياإذن تشكل الكفاءات و اليد العاملة المؤهلة إحدى التحديات التي يستوجب رفعها من اجل إدماج فعاللهذه التكنولوجيا و في ظل هذا النقص تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى التعاقد مع مقدميخدمات تكنولوجيا المعلوماتو الاتصال إلا أن ذلك لا يحل مشكل نقص الخبرة الداخلية ففتح موقعالكتروني يحتاج إلى خدمات أخرى لضمان تشغيل الموقع بشكل مستمر و تحديثه و بالتالي فوجودعمال ذوي كفاءات دائمين بالمؤسسة أمر ضروريمن جهة أخرى إذا اختارت المؤسسة تكوين عمالها أو إلى توظيف عمال ذوي تكوين في المعلوماتيةتصبح المحافظة عليهم تحد أخر على المؤسسة الصغيرة رفعه، لأن هذه الأخيرة لا تمتلك الوسائل والظروف التي تسمح لها بتوفير نفس شروط العمل التي تستطيع المؤسسة الكبرى توفيرها لهؤلاء العمالبالنظر إلى أهمية هذه الفئة من العمال لدى المؤسسات الكبرى.

ثانيا:الصعوبات المالية و التكاليف

تجد المؤسسات الصغيرة الراغبة في تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصال صعوبات تتعلق بتكلفةالحصول على التجهيزات و جميع الخدمات المرافقةمن المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من ضعف مالي و صعوبة الحصول على التمويل بسبب الضمانات المطلوبة من قبلمؤسسات التموين و بسبب هذه الصعوبات قد تلجأ إلى اقتناء نظم أقل تكلفة و للأسف قد لا تكون هذهالنظم ملائمة و لا تستجيب إلى الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

حسب دراسة تمت باستراليا تمثل تكاليف صيانة الموقع الإلكتروني المرتبة الأولى ضمن تكاليف تبنيالأعمال الإلكترونية حيث أنهاتكلف ما بين 800 ما 103000 دولار استرالي فبالنسبة لبعض مسيريالمحلات الصغيرة يصعب تسيير تكاليفتطوير موقع إلكتروني خاصة إذا تم الاعتماد على مقدميخدمات خارجين، كما أن التكاليف التي تتحملها لا تتعلق فقط باقتناء التجهيزات بل بالطرق التي تجعلهاتحسن استعمال هذه التكنولوجيا كتكاليف العمال (التكوين)و تغيير التنظيم.

ثالثا: توفر البنية التحتية للاتصالات

إن توفر البنية التحتية للاتصالات و بأسعار تنافسية هو أمر جد مهم بالنسبة للمؤسسات حيث بعد حافزلهاته الأخيرة للاستفادة من خدمات الانترنيت في نفس الوقت تحجم الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن استعمال الانترنيت بسبب بنية الاتصال بطيئة السرعة أو كثرة الانقطاعات و الأعطاب,وحسب دراسة على بعض دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية() OCDEتبين أن معظمالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجمع على أن بطئ و عدم استقرار شبكة الاتصالات تمثل عائقا كبيراو أساسي أمام استعمال المؤسسات لشبكة الانترنيت

رابعا:مشكلة الثقة و الأمانة في التعامل عبر الشبكة

يعد أمن و سرية المعلومات من أولى اهتمامات مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك عندمايتعلق الأمر بتحويل و تبادل معلومات مالية بطرق إلكترونية فهذه المبادلات يجب أن تتم في ظلظروف تطبعها السرية و الأمانبالنسبة للمؤسسة فإن امتلاكها و تسييرها لموقع إلكتروني بطريقة احترافية يعد نقطة ايجابية تدعمصورتهافحسب دراسة تمت على 12مؤسسة صغيرة ومتوسطة كندية تستخدم تكنولوجيا عاليةتوصلت إلى أن هذه المؤسسات تعتبر امتلاكها لموقع الكتروني وسيلة لدعم مصداقيتها

فبعضهاتقدمعلومات مفصلة حول المؤسسة و تستعرض تحكمها في التكنولوجياو وصفها الماليلكن في المقابلتحتاج المؤسسات التأكد من مصداقية زبائنها عبر الخط و بالمثل يحتاج الزبون إلى ضمان تعاملاته وذلك بالتأكد من هوية المؤسسة و هذا ما يستدعي نفقات إضافية لحماية الموقع الالكتروني وتبنيمعايير الحماية

خامسا :البناء التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تشير عدة دراسات إلى البناء التنظيمي(la Structure Organisationnelle) للمؤسساتالصغيرة و المتوسطة كأحد المعوقات التي تقف أمام تبني تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الإلكترونية، فالبناء التنظيمي قد يصبح عائق إذا كان غير ملائم للأعمال الإلكترونية و هذا ما يستدعي إعادة هندسة العمليات و في دراسة حول تكيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تكنولوجيا التبادل الآليللمعلومات (EDI)أثبتت أن هذه الأخيرة تستدعي حضور إداري قوي يمارس من خلال جودة بروتوكولات التبادل و يؤثر بشكل قوي على البناء التنظيمي و ثقافة المؤسسة بالإضافة إلى أن تطبيقهذا النظام يتطلب مهارات إدارية هي عموما غائبة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سادسا: رؤية و تحمس المالك المسير

تطرقنا إلى هذا العامل كعامل مؤثر على قرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال والذي يعتبر في نفس الوقت عائقا أمام تبني هذه التكنولوجيات، فعندما يكون المسير ذو مستوى تعليمي و تكويني ضعيف أو قليل الخبرة فإن هذا يؤثر بشكل سلبي على مستوى وعيه بأهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كوسيلة لدعم تنافسية مؤسسته

الفرع السابع: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وإحجامها,اذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف, إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة, كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل, لاسيما القرض لتغطية احتياجاتها من المواد الأوليةوأجور العاملين وغيرها من المصاريف الاستغلال المعروفة, لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة خاصة, وعلى الرغم من المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض إلاأن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى ونوجزها فيمايلي:

-ارتفاع سعر الفائدة

- عدم تخصيص نسبة القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني, من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات تموت في لعدم إقدامأصحابها عل الاقتراض

- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لاتكون في متناول جميع المستثمرين

- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها

- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية : تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورها هاما في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية

يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهريب الضريبي

-التعريفة الجمركية: فغالبا ماتكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, كما أن الرسوم اقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدا بفئات السلع الوسطية ثم السلع المعمرة, مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في مفهوم التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الرابع: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة وخاصة في البلدان النامية امام مجموعة من التحديات والتي تتمثل في :

الفرعالأول:عالمية التجارة

سعت دول العالم إن توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995 والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على كفاءاة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل, مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي, وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل, وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال توسيع المنافسة ...الخ.

الفرعالثاني: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية, وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس, فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية,أو من خلال شبكات الانترنت وهذا مايلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لحسين أدائها..الخ.

الفرع الثالث: ثورة المعلومات والتكنولوجيا

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة,والتي تمثل ثورة عملية في المعلومات والاتصالات والمواصلات, والتكنولوجيا كثيفة المعرفة, وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي

تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير, وتغيير شكل الملكيات, وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغيير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن.

الفرع الرابع: سبل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تسهيل الحصول على التمويل)

إن تحقيق إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يعني اتخاذ جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء على المستوى المؤسسة في حد ذاتها أوأعلى مستوى البيئة الخارجية ومن أهم هذه التدابير هي تسهيل الحصول على التمويل وذلك عبر مؤسسات تنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال ضرورة تامين التمويل اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط مسيرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة, إضافةإلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتامين وضمان ومخاطر الائتمان في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة :

بعد دراستنا لموضوع مشاكل وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوباعتبار إن هذا النوع من المؤسسات يمثل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني يمكننا تقديم التوصيات الآتية:

– يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية لذا على السلطات تقديم المزيد من المزايا والتسهيلات خاصة في المجال الضريبي والتمويلي

– ضرورة البحث في سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من الاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصال

– تشجيع إحداث المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورعايتها وتقديم الدعم اللازم لها ومساعتها في حل مشكلاتها وتزويدها بالمعلومات والاستشارات وذلك بالتنسيق بين غرف التجارة والصناعة وبين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

– يجب على الدولة تفعيل دور الهيئات المساندة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح امتيازات وإعانات لها, وذلك بغية نجاح اكبر عدد ممكن من المؤسسات وبالتالي توفير مناصب شغل أكثر

–ضرورة توفير الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعانات المالية والتقنية

– إحداث جهة عامة مختصة يناط بها مسؤولية ودعم وتنمية هذه المشاريع ومن ثم الإشراف على أنشطتها بما يخدم إتاحة الفرص المناسبة لتكوين اكبر عدد منها

– تطوير دراسات ميدانية لدراسة ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة

الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قائمة المراجع:

1- هوشيار معروف "دراسات في التنمية الاقتصادية" دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع, عمان 2005

2- ماجد عبد الله القصبي "أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة, جدة السعودية ,2008

3-البنك الإسلامي للتنمية " دور مجموعة البنك الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " الملتقى الثالث للمنظمة الشرقية 1426

4-محمد راتول, بن داودية وهيبة " بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ,جامعة الشلف, 18/17افريل2006

5- رحموني احمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية شاملة في الاقتصاد الجزائري المكتبة المصرية ط 1 , 2011.

6- خبابة عبد الله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق التنمية المستدامة الدار الجامعية الجديدة للنشر ط 2008

7- عمر صخري, اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية ,ط4 , الجزائر 2006

8- عيسى بن ناصر حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر العدد 18, مارس 2010

9- ذهبية دليلة استراتيجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المؤسسات على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الاورجزائرية الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2006

10- محمد الناصر مشري, دولا المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في التنمية المستدامة المحلية , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر

11- ابتسام بوشريط الية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية, رسالة ماجستير في علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2009, 2010.

12- قاسم كريم مريزق دور حاضنات المؤسسات ص و م الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر 18/17افريل 2006

13- طارق محمود عبد السلام السالوس حاضنات الأعمال درا النهضة العربية بيروت لبنان 2005

14- الأخضر بن عمر, علي بالموشي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 05-06- ماي 2013

15 - Les Tic le commerce électronique et les pme, promouvoir l'entreprenariat et les PME innovantes Dans une économie mondial,2eme conférence de l'OCDE des ministres en charge des petites et moyennes entreprises Turqui 3-5-juin 2004.